الصين ستستخدم مخزونها النفطي لخفض الأسعار

النفط يصعد متأثراً بشكوك المستثمرين بشأن السحب من الاحتياطي

صعدت أسعار النفط، مواصلة مكاسبها من اليوم السابق إذ استمرت شكوك المستثمرين بشأن فاعلية تحرك تقوده الولايات المتحدة للسحب من احتياطيات النفط الاستراتيجية وحولوا تركيزهم إلى الخطوة المقبلة لمنتجي النفط.

وبحلول الساعة 0742 بتوقيت جرينتش ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 13 سنتا أو 0.2 في المائة إلى 82.44 دولار للبرميل، بعدما قفزت 3.3 في المائة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 20 سنتا أو 0.3 في المائة إلى 78.70 دولار للبرميل. وكانت سجلت زيادة بنسبة 2.3 في المائة.

وذكرت الولايات المتحدة أنها ستسحب مليوني برميل نفط من الاحتياطيات الاستراتيجية بالتنسيق مع الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان وبريطانيا، في محاولة لخفض الأسعار.

وقال محللون إن تأثير السحب المنسق من الاحتياطيات على الأسعار سيكون قصير الأمد على الأرجح بعد أعوام من تراجع الاستثمارات وتعاف عالمي قوي من الجائحة.

وتتجه جميع الأنظار الآن إلى منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها وفي مقدمتهم روسيا أو التكتل المعروف باسم أوبك+ لمعرفة رد فعلهم تجاه السحب المشترك من الاحتياطي في اجتماعهم الذي ينعقد في الثاني من ديسمبر لمناقشة سياسة الإنتاج.

وأكدت الصين، أنها ستستخدم مخزونها النفطي الاحتياطي، بالتعاون مع دول أخرى لخفض أسعار الذهب الأسود، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الصيني تجاو ليجيان، إن «الصين، ونظراً إلى حاجاتها وظروفها الحالية، ستستخدم مخزونها الطبيعي من النفط الخام وستتخذ تدابير ضرورية أخرى بهدف الحفاظ على استقرار السوق».

كانت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن قد أعلنت، أنها ستفرج عن ملايين البراميل من احتياطياتها الاستراتيجية بالتنسيق مع الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان وبريطانيا لمحاولة تهدئة الارتفاع في أسعار النفط.

وتيرة نمو نشاط قطاع التصنيع في اليابان تتسارع خلال الشهر الحالي

أظهرت بيانات اقتصادية نشرت تسارع وتيرة نمو نشاط قطاع التصنيع في اليابان خلال نوفمبر الحالي.

وارتفع مؤشر بنك جيبون لمديري مشتريات قطاع التصنيع في اليابان خلال الشهر الحالي إلى 54.2 نقطة مقابل 53.2 نقطة خلال أكتوبر الماضي.

وتشير قراءة المؤشر أكثر من 50 نقطة إلى نمو النشاط الاقتصادي للقطاع، في حين تشير قراءة أقل من 50 نقطة إلى انكماش النشاط.

جاء تحسن المؤشر الرئيسي للقطاع، مدفوعا بشكل أساسي بتحسن المؤشرين الفرعيين لكل من الإنتاج والطلبيات الجديدة، في حين استمرت شركات التصنيع في الإشارة إلى تنامي الضغوط التضخمية نتيجة النقص المستمر في إمدادات مستلزمات الإنتاج، والتي أدت إلى ارتفاع معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أعلى مستوياته منذ أغسطس 2008، وفقا لـ"الألمانية"

من ناحية أخرى أشار مسح أجراه البنك إلى ارتفاع مؤشر مديري مشتريات قطاع الخدمات إلى 52.1 نقطة خلال الشهر الحالي مقابل 50.7 نقطة خلال الشهر الماضي. وارتفع المؤشر المجمع لقطاعي الخدمات والتصنيع إلى 52.5 نقطة خلال الشهر الحالي مقابل 50.7 نقطة خلال الشهر الماضي.

الليرة التركية تنهار.. 43 بالمئة خسائرها منذ بداية العام

عاودت الليرة التركية الانخفاض صوب مستوى قياسي جديد وسط مخاوف من ارتفاع التضخم وتداعيات اقتصادية أخرى بعدما هوت 15 في المائة عقب دفاع الرئيس رجب طيب أردوغان عن التخفيضات الأخيرة في أسعار الفائدة.

وهبطت الليرة إلى 13.1500 مقابل الدولار قبل أن تتراجع إلى 13.05 بحلول الساعة 0703 بتوقيت جرينتش. وأمس الثلاثاء لامست أدنى مستوى لها على الإطلاق عند 13.45.

وسجلت العملة التركية مستويات منخفضة قياسية في 11 جلسة متتالية لتصل خسائرها منذ بداية العام إلى 43 في المائة بينها نحو 24 في المائة تكبدتها منذ بداية الأسبوع الماضي.

وعلى الرغم من دفاع أردوغان عن السياسة النقدية للبنك المركزي، تتزايد الانتقادات من جانب أولئك الذين يطالبون باتخاذ إجراءات لوقف تراجع العملة بما في ذلك كبار الاقتصاديين.

وليس هناك أي تلميح إلى تدخل لوقف الانهيار. وقال البنك المركزي التركي إنه لا يمكنه فعل ذلك إلا في ظل ظروف معينة في ظل "تقلب مفرط".

وكتب هاكان كارا كبير الاقتصاديين السابق لدى البنك المركزي على تويتر "في ظل أسعار الصرف الحالية قد يتجاوز التضخم الرسمي 30 في المائة في الأشهر المقبلة". وأضاف "إذا لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لن يتمكن النظام المالي من مواجهة ذلك".

ومارس أردوغان ضغوطا على البنك المركزي لخفض أسعار الفائدة بهدف، حسبما يقول، تعزيز الصادرات والاستثمار والوظائف حتى مع ارتفاع التضخم إلى ما يقرب من 20 في المائة وتسارع انخفاض قيمة العملة مما يؤثر بشدة على عائدات الأتراك.

كان انخفاض الليرة هو الأكبر منذ ذروة أزمة العملة في 2018 التي أدت إلى ركود حاد وتسببت في ضعف النمو على مدار ثلاث سنوات ورفعت التضخم لخانة العشرات. وخفض البنك المركزي أسعار الفائدة 400 نقطة أساس منذ سبتمبر.

القطاع الخاص البريطاني يواجه مستويات تضخم قياسية للأسعار

شهد القطاع الخاص البريطاني ارتفاع تضخم الأسعار إلى مستوى قياسي آخر هذا الشهر، في ظل ارتفاع الأجور وتكاليف الوقود والطاقة بالنسبة للشركات.

يأتي ذلك في الوقت الذي انخفض فيه النمو بالقطاع الخاص بصورة هامشية فقط، حيث أعلنت الشركات تسجيل زيادة مستمرة في طلب المستهلكين، بحسب ما ذكرته وكالة الأنباء البريطانية (بي إيه ميديا).

يذكر أن الأرقام السريعة تعد أولية وتأتي استنادا إلى ردود من معظم المشاركين في استطلاعات الرأي.

وفي سياق متصل بالتضخم حول العالم، أظهرت بيانات صادرة عن سلطة النقد السنغافورية (البنك المركزي) ووزارة التجارة والصناعة السنغافورية الصادرة أمس ارتفاع أسعار المستهلك في سنغافورة خلال (أكتوبر) الماضي.

وبحسب "الألمانية"، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك خلال الشهر الماضي إلى 3.2 في المائة مقابل 2.5 في المائة خلال (سبتمبر) الماضي. كان المحللون يتوقعون ارتفاع المؤشر خلال الشهر الماضي إلى 2.8 في المائة فقط.

يأتي هذا الارتفاع الأخير في أسعار المستهلك نتيجة ارتفاع مؤشر التضخم الأساسي وتكاليف النقل والسلع الترفيهية.

بلغ معدل التضخم الأساسي الذي تعلنه مؤسسة النقد السنغافورية خلال الشهر الماضي 1.5 في المائة مقابل 1.2 في المائة خلال الشهر السابق. كان ارتفاع أسعار الخدمات والغذاء السبب الرئيس وراء ارتفاع معدل التضخم الأساسي.

وتتوقع سلطة النقد أن يتراوح معدل التضخم الأساسي للعام الحالي ككل بين صفر و1 في المائة في حين تتوقع ارتفاعه إلى ما بين 1 و2 في المائة خلال العام المقبل.

يشار إلى أنه فيما يقترب موسم التسوق الخاص بالعطلات، يجد المستهلكون الأمريكيون أن ميزانياتهم لا تتمدد مثلما كانوا يتوقعون. يقول نحو ثلث متسوقي موسم العطلات: "إنهم يخططون الآن بشأن الإنفاق أكثر مما كانوا يتوقعون في (سبتمبر)"، بحسب استطلاع صدر أمس الأول من شركة ديلويت.

ومن بين تلك المجموعة قال 41 في المائة: إن "السبب في هذا هو ارتفاع الأسعار". وهذا يمثل ارتفاعا من نسبة 27 في المائة قالوا الشيء نفسه في 2020.

كان التضخم مسألة أساسية في موسم عطلات 2021، وأصبحت الأسعار مرتفعة بالفعل لأنواع كثيرة من المنتجات وسط تكاليف السلع المرتفعة والاختناقات في سلاسل التوريد والتخفيضات الضحلة، حسبما ذكرت وكالة أنباء "بلومبيرج".

ورغم التهديدات لثقة المستهلك، لا يوقف الوضع الإنفاق. ويمكن لمبيعات موسم العطلات أن ترتفع ما بين 7 إلى 9 في المائة العام الجاري، بحسب التوقعات التي أصدرتها "ديلويت" في (سبتمبر).

الهند تحظر جميع العملات الرقمية الخاصة

تستعد الهند لإصدار قانون لتنظيم العملات الرقمية المشفرة ليتم تقديمه إلى البرلمان مع بدء جلساته يوم 29 نوفمبر الحالي.

وبحسب وصف القانون فإن حكومة رئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي تقترح مساعدة البنك المركزي في إصدار عملة رقمية رسمية. ونقلت "بلومبيرج" عن مصادر مطلعة القول إنه لم يتم الانتهاء من وضع النص النهائي للقانون. ويستهدف القانون "حظر العملات الرقمية الخاصة مع السماح ببعض الاستثناءات لتشجيع التكنولوجيا الأساسية للعملات الرقمية وتشجيع استخدامها". وأشارت إلى أن علاقة الهند بالعملات الرقمية تذبذبت بشدة خلال السنوات القليلة الماضية. وفي 2018 حظرت تعاملات العملات الرقمية لكن المحكمة العليا ألغت هذه القيود في مارس 2020. وكان هناك دعوات لفرض قيود أشد صرامة على التعامل بالعملات الرقمية خوفا من أن تؤدي البيئة الحرة لها لإقبال الهنود على الادخار فيها.

المشرعون الأوروبيون يعطون الضوء الأخضر لبرنامج دعم المزارعين

أعطى البرلمان الأوروبي، موافقته النهائية على برنامج واسع النطاق للاتحاد الأوروبي يرمي إلى دعم المزارعين، وذلك على الرغم من معارضة أنصار البيئة الذين عدوا أنه لا يلبي طموحاتهم.

وبحسب "رويترز"، المبالغ المرصودة بموجب البرنامج هائلة، إذ تبلغ ميزانية "السياسة الزراعية المشتركة" 387 مليار يورو "472 مليار دولار" على مدى سبعة أعوام، أي ثلث ميزانية التكتل المتعددة الأعوام، وسيتم تقديم مساعدات مباشرة للمزارعين الأوروبيين 270 مليار يورو.

سيدخل البرنامج حيز التنفيذ في عام 2023، وفرنسا أبرز الدول المستفيدة منه. وصوت النواب الأوروبيون بأغلبية كبيرة لمصلحة إقرار النصوص الثلاثة التي يتألف منها البرنامج.

وينص الإصلاح الذي استغرق توصل الدول الأعضاء إليه أشهرا عدة، على تسديد دفعات مالية للمزارعين المنخرطين في أنشطة أكثر مراعاة للبيئة ويستخدمون تقنيات تصب في هذا التوجه، أو يسهمون في تحسين أوضاع الحيوانات.

نظريا، يتعين على الدول الأعضاء أن تخصص ما معدله 25 في المائة سنويا من المدفوعات المباشرة لهذه "الأنظمة البيئية" بين عامي 2023 و2027، مع إمكانية تخصيص 20 في المائة فقط في العامين الأولين.

وقال بيتر ياهر النائب الألماني في البرلمان الأوروبي، الذي أعد أحد النصوص الثلاثة للبرنامج، "إنها سابقة"، مضيفا "كانت فحوى المهمة الملقاة على عاتقنا التوصل إلى إصلاح متسق ضمن الأجل المحدد، وقد نجحنا".

وبموجب القانون، سيتعين على بروكسل التحقق من امتثال الدول الأعضاء لأهداف التكتل المتمثلة في الحد من غازات الاحتباس الحراري، فضلا عن تقليص استخدام المبيدات بمقدار النصف بحلول عام 2030.

ومن المقرر أيضا تخصيص ربع الأراضي للزراعة العضوية.

في حين وصفها بونوا بيتو النائب عن حزب الخضر في البرلمان الأوروبي، بأنها "هدية للمشككين في جدوى الاتحاد الأوروبي وللشركات الزراعية والمشككين في التغير المناخي الذين عملوا على ضمان أن تصب السياسة الزراعية المشتركة في مصلحة المزارع الكبرى".

استمرار الجائحة يهدد التعافي الاقتصادي الألماني

حذر الخبير الاقتصادي الألماني مارسيل فراتسشر من تداعيات استمرار الجائحة على أكبر اقتصاد أوروبي، مؤكدا أنه سيصعب من حدوث التعافي الاقتصادي.

وقال رئيس المعهد الألماني للأبحاث الاقتصادية "دي آي دبليو" في برلين "لا ينبغي أن نبالغ في التفاؤل فيما يتعلق بـ2022"، وطالب بالاستعداد لفترة زمنية بالغة الصعوبة.

ورأى فراتسشر أن الجائحة لا تزال بعيدة عن الانتهاء لأسباب من بينها التفاوت الشديد في معدلات التطعيم على مستوى العالم. وفي الوقت نفسه أشاد بطريقة تعامل ألمانيا مع الجائحة اقتصاديا قائلا:"لقد اجتزنا هذه الجائحة من الناحية الاقتصادية على نحو جيد نسبيا حتى الآن".

وخلال مؤتمر عقدته الرابطة المركزية لشركات البناء الألمانية، أعرب فراتسشر عن تأييده للمقترح الخاص بإطلاق برنامج استثمارات بمليارات اليورو مشيرا إلى أن هناك حاجة هائلة إلى التعويض.

واقترح إصدار تراخيص ائتمانية بـ500 مليار يورو تمنح لمرة واحدة خلال السنوات العشر المقبلة.

إلى ذلك، ذكر المكتب الاتحادي للإحصاء في ألمانيا أمس أن الطلب على الإلكترونيات الترفيهية القادمة من الخارج واصل ارتفاعه خلال العام الجاري.

وأوضح المكتب أن إجمالي قيمة ما استوردته ألمانيا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي من هذه المنتجات الأجنبية التي تشمل أجهزة الألعاب (الكونسول) وسماعات الرأس والكاميرات الرقمية وصل إلى 7.7 مليار يورو، بارتفاع بمقدار 878 مليون يورو أو بنسبة 12.9 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من 2020، وبارتفاع بنسبة 9.4 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من 2019، بحسب "الألمانية".

وجرت العادة أن تنتعش الأنشطة التجارية للإلكترونيات الترفيهية خلال الربع الأخير من كل عام بالتزامن مع فترة يوم الميلاد.

وحسب بيانات المكتب، استوردت ألمانيا نحو نصف هذه المنتجات في العام الحالي من آسيا، ولا سيما من الصين التي استأثرت بـ39.2 في المائة من واردات ألمانيا من الإلكترونيات الترفيهية في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، وجاء في المرتبة الثانية بولندا بـ10.8 في المائة ثم اليابان بـ7.8 في المائة.

من جهة أخرى، من المنتظر أن يدخل القانون الجديد للحماية من العدوى في ألمانيا حيز التنفيذ اعتبارا من اليوم، بعدما تم نشره في الجريدة الرسمية.

القطاع الخاص الفرنسي ينمو لأعلى مستوى منذ 4 أشهر

أظهرت بيانات "آي إتش إس ماركت" للأبحاث السوقية أمس نمو القطاع الخاص الفرنسي لأعلى مستوى منذ أربعة أشهر، ويرجع ذلك إلى التوسع القوي في الخدمات، رغم تراجع قطاع الإنتاج الصناعي.

وارتفع مؤشر الإنتاج المركب بصورة غير متوقعة إلى 56.3 نقطة في (نوفمبر) الجاري بعدما سجل 54.7 في (أكتوبر) الماضي. وكان من المتوقع أن ينخفض المؤشر إلى 53.6 نقطة.

وارتفع مؤشر مديري مشتريات الخدمات إلى أعلى مستوى منذ 46 شهرا بلغ 58.2 مقارنة بـ56.6 في (أكتوبر) الماضي. وكان من المتوقع أن يبلغ المؤشر 56 نقطة.

وارتفع مؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعة إلى 54.6 الشهر الجاري مقارنة بـ53.6 في (أكتوبر) الماضي.

وقال جوي هايس، كبير الاقتصاديين في هيئة "آي إتش إس ماركت" إنه "على الرغم من أن المسؤولين الفرنسيين استبعدوا احتمالية فرض قيود وشيكة جراء كورونا، فإن مسار الفيروس خلال الأسابيع المقبلة سيكون عاملا حاسما بالنسبة للنشاط الاقتصادي على المدى القريب، حيث إنه من المرجح أن تضر أي قيود جديدة بقطاع الخدمات، الذي يعطى الآن زخما رئيسا للتعافي الاقتصادي".

وفي الشأن الأوروبي، أظهرت بيانات مكتب الإحصاء الفنلندي أمس انخفاض معدل البطالة خلال (أكتوبر) الماضي.